

عوامل ودلالات العنف الزوجي في ظل إرهابات أزمة الرجولة

د/ أيت عيسي حسين

- قسم العلوم الاجتماعية

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله- تيبازة

ملخص:

تنامي العنف ضد النساء، سواء في المجال الخاص أو العام، يعد من أخطر الظواهر التي يعرفها المجتمع الجزائري المعاصر، والملاحظ أن هذا الأخير يعرف إرهابات ظاهرة أخرى موازية تتمثل في أزمة الرجولة، فما طبيعة العلاقة بينهما؟ إن هذه الأزمة تمثل مدخلا تحليليا متميزا وجدديا باهتمام العلوم الاجتماعية. فارتباك الرجال حيال تآكل رجولتهم هو أحد النتائج العكسية للخطاب النسوي الذي أحدث شبه ثورة في العلاقات بين الجنسين والمثلاث الجندرية لدى المرأة تحديدا؛ فإزاء قرون من السيطرة الذكورية نشهد اليوم تمردا نسائيا متناميا وتفوقا على الرجال في شتى مجالات الحياة، وهو ما يشكل حركة تاريخية شبه انتقامية، تفرض على الرجل بقوة حكم الأمر الواقع، التعايش مع إعادة توزيع للأدوار والمكانات، التي لا تكون لصالحه. تلك هي الشروط الموضوعية التي تفسر أزمة الرجولة في المجتمعات المعاصرة، فهي أزمة تتعلق بتحول جذري للعلاقات الاجتماعية بين الجنسين وليست فقط مجرد أزمة هوية ذكورية؛ وبما أن الرجولة أو الفحولة في تمثلاتنا الاجتماعية تطبع الهوية الرجالية بالقدرة على إظهار واستخدام القوة والسيطرة على الآخر، فإنه يجدر بنا التساؤل حول العلاقة بين أزمة الرجولة، في ظل التمرد والقطيعة النسوية، حيال الخضوع التقليدي، وتنامي العنف الزوجي في الأسرة الجزائرية، وكذا فحص هذه العلاقة من خلال دراسات معمقة.

الكلمات المفتاحية: العنف - العنف ضد المرأة - أزمة الرجولة - التغيير بسرعتين.

Causes and meanings of Conjugal violence and masculinity crisis Harbingers

Dr/ Ait Aissi Hocine

Department of sociales sciences;

Morsli Abdallah University Centre - Tipaza

Abstract:

Violence against womens is one of the most worrying phenomena in Contemporary Algerian society, The latter attends in parallel witnessing an increasing masculinity crisis, which arouses the researchers' curiosity in the domain. The analytical attention has to be undertaken by social sciences to detect all the elements linked to the phenomenon. It is question of that fear and unrest noticed in men toward the uncontrollable feminist movements' rise that changed the situation of social sex position. Such ascent may set a revision about sex roles in society. In fact, the crisis is that of sex social relationships, since virility is a sexual character which allows males to express their power. The latter is seen as a

symbol of aggressiveness and domination by feminists. All those elements push to rethink the link between masculinity crisis in relation to conjugal violence inside the nowadays Algerian family.

Key words: Violence -Violence against wives - Masculinity crisis- double speed change.

Causes et significations de la violence conjugale et prémisses de la crise de masculinité

Dr/ Ait Aissi Hocine

Département des sciences sociales ;

Centre Universitaire Morsli Abdallah-Tipaza

Résumé :

La violence contre les femmes est parmi les plus inquiétants phénomènes dans la société Algérienne contemporaine, ce dernier assiste en parallèle à une crise de masculinité, dont l'envergure et l'importance suscitent l'intérêt des chercheurs en le domaine. Une attention analytique distincte et digne de l'ampleur du sujet doit être entreprise par les sciences sociales en vue d'en déceler les éléments. Cela se résume dans le bouleversement et trouble ressentis par les hommes à l'encontre de l'incontrôlable remontée des mouvements féministes, qui ont inversé la situation de position sociale des sexes. Cette ascension féministe, à caractère revancharde, entraînerait une révision du rôle social de chacun des deux sexes. En réalité, la crise est celle des rapports sociaux de sexe et du moment que la virilité est un caractère sexuel qui confère à l'identité du male la capacité d'expression de la puissance, identifiée à l'agressivité et à la domination sur son vis-à-vis. Il serait évident de repenser la relation entre cette crise de masculinité en rapport avec la violence conjugale au sein de la famille Algérienne.

Les Mots-clés : Violence ; Violence conjugale ; Crise de la masculinité ; Changement à double vitesse.

مقدمة:

ظاهرة العنف، بمختلف أنماطها، تمثل إحدى التحديات الأخطر التي يواجهها كل من الفرد والأسرة والمجتمع. لكن المرأة والطفل هما الحلقات الأضعف ضمن علاقات العنف داخل وخارج الأسرة. ولا يعني هذا أن الرجل هو المتهم الوحيد أو أنه في معزل عن التعرض لمختلف أنماط العنف، فالظواهر الاجتماعية تتسم، بالإضافة إلى القهر، بخاصية الانتشار والعمومية، ما يجعل أي فرد في المجتمع معرضا للعنف وفاعلا محتملا لإقترافه في أي وقت تتوفر ضمنه العوامل والظروف المسببة. لكننا اخترنا لاعتبارات ذاتية وموضوعية التركيز على تحليل العنف الممارس ضد المرأة داخل الأسرة وفي إطار العلاقة الزوجية، لكن من خلال رؤية كلية وفي إطار سياق التغيير الاجتماعي والثقافي.

فالأحصائيات والتحقيقات العلمية والرسمية والإعلامية وكذا حجم ونوعية قضايا الأحوال الشخصية في المحاكم، كلها تتوافق على تشخيص واقع جد متعفن لشبكة العلاقات الاجتماعية ككل، وبخاصة العلاقات الزوجية (كوسة، فاطمة الزهراء

(2014)، ص ص 113-115)، ولعل تنامي العنف اللفظي والجسدي أبرز مظاهر هذا التعفن. ما يستدعي الدراسة المعمقة لمجمل العوامل والدلالات وكذا الروابط الخفية بينها، بغية بلورة رؤية استراتيجية لحلول جذرية وفق مبدأ الكل المتضامن. لقد اخترنا، بناء على مطالعات نوعية وتفكير عميق في المسألة، أن ننطلق ضمن هذا التحليل من اعتبار أن العنف الزوجي المتنامي في المجتمع الجزائري لا يعدو كونه أحد أعراض ومؤشرات تأزم العلاقة الزوجية في الأسرة وكذا تأزم العلاقة بين الجنسين في المجتمع ككل، ولا شك أن تحولات التنشئة الاجتماعية للإناث والذكور أو النساء والرجال، أي تنشئتهم الجندرية المتعلقة بمهيتهم وأدوارهم الجندرية، تمثل أرضية بحث ناجعة عن العوامل والدلالات الخفية لذلك العنف. فالاختلالات التربوية المتمثلة في غياب التوازن والتجانس على مستوى التغيير القيمي الحاصل لدى كل من الرجال والنساء في المجتمع، أي التغيير الذي يعتري هوياتهم وتمثلاتهم وأدوارهم الجندرية، تجعل العلاقة الاجتماعية بين الجنسين، في المجالين العام والخاص، تتجه إلى التصادم والصراع والتأزم المتنامي.

1. مفهوم وأنماط العنف ضد المرأة:

لعل أفضل تعريف للعنف ضد المرأة هو "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية أو جنسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الاكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحياة العامة أو الخاصة" (رمضاني، صورايا (2014)، ص 92)

إن اهتمامنا ضمن هذا العمل ينصب على العنف الزوجي، ونقصد تحديدا العنف الذي تتعرض له الزوجة من طرف زوجها، لكننا على وعي تام بأن العنف بكل أشكاله ومستوياته ينبع من جوهر واحد. فليس هذا التحديد سوى لمطالبات الدقة التحليلية، لكن لا ينبغي أغفال الرؤية الكلية بالنسبة لأية ظاهرة مهما كانت تبدو دقيقة ومعزولة. فلدينا إذن ثلاث دوائر عنفية، دائرة العنف العام في المجتمع ثم دائرة أضيق هي العنف الاسري والتي يشكل العنف الزوجي واحدا من أبعادها ليس إلا.

ويمكن تعريف العنف الزوجي بأنه ذلك العنف المرتكب من طرف الزوج ضد الزوجة، بحيث يسبب لها أضرارا جسمية أو نفسية أو جنسية، ويتعلق الأمر بالتصرفات

التالية: "الاعتداء الجسدي، كاللكمات والصفعات والركلات، والعنف النفسي، كالإهانة والحط من القيمة والاشعار بالخجل .. ، وكذا العنف الذي يشمل مختلف التصرفات السلطوية والحائرة كالعزل عن العائلة والأصدقاء وتشديد الرقابة على حرية التصرف والحيلولة دون الحصول على أي مساعدة" (دشاش، نادية (2007)، ص 157). وعليه يمكن تصنيف كل الممارسات العنفية التي يمكن أن يقترفها الزوج ضد الزوجة إلى أربعة فئات من العنف: الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي (دشاش، نادية (2007)، ص 158، 159).

2. العنف الزوجي نتاجا للتنشئة الثقافية:

بالنظر إلى المداخل التحليلية العديدة والمتنوعة التي تم استثمارا إلى حد الآن للاقتراب من ظاهرة العنف الزوجي، والتي ألقت الضور على ابعاد بالغة الاهوية وأتاحت فهما أعمق للظاهرة، فإن الأولى هو استكشاف أرضيات بحث جديدة لإثراء المقاربة الكلية. ولهذا فإننا لم نتوقف طويلا عند العوامل الكلاسيكية المستهلكة بحثيا، وفضلنا توظيف مدخل جديد نسبيا اكتشفنا نجاعته التحليلية خلال إنجاز أطروحتنا للدكتوراه حول السلطة الزوجية (أيت عيسي، حسين (2006))، وكذا جدارته بالتوظيف على مواضيع بحث أخرى سواء تعلق الامر بالمجال الاسري أو غيره من المجالات الاجتماعية. فأزمة الرجولة التي تعرفها المجتمعات

المعاصرة تمثل، في نظرنا، مدخلا تحليليا متميزا وجديرا بالاهتمام من طرف العلوم الاجتماعية في الوقت الراهن. هذا الارتباك أو الحيرة التي تنتاب الرجال حيال معطى تأكل رجولتهم هو أحد الانعكاسات غير المتوقعة لمنحى خطاب ونشاط الحركات النسوية، فقد تمكنت، إلى حد بعيد، من قلب موازين العلاقات بين الجنسين رأسا على عقب. وإزاء قرون من السيطرة والقمع الذكوري حيال النساء، نشهد اليوم إرهابات تفوق وسيطرة نسائية، شبه انتقامية، تفرض على الرجل، بقوة حكم الأمر الواقع، التعايش مع عملية إعادة توزيع للأدوار ليس في صالحه. وبالتالي فإن الأزمة تتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين الجنسين أكثر من كونها مجرد أزمة هوية ذكورية. وبما أن الرجولة أو الفحولة، في مخيلنا وتمثالتنا الاحتفافية، هي سمة مرتبطة أساسا بالانتماء لجنس الذكور، حيث تطبع الهوية الذكورية بالقدرة على إظهار واستخدام القوة والمتجسدة خاصة من خلال السيطرة الأخرى، فإنه يجدر بنا التساؤل حول العلاقة بين أزمة الرجولة وتنامي العنف الزوجي في الأسرة الجزائرية.

فظاهرة العنف الزوجي، في جوهرها وجذورها الأكثر أهمية في نظرنا ودون إلغاء أبعادها الأخرى، هي مشكلة تربوية بالمفهوم السوسيوأنثروبولوجي للتربية. وهي تكتسب هذه الصبغة خاصة في مجتمعنا الجزائري الحاضر، نظرا لسيرورة تاريخية عرفتها التنشئة الاجتماعية من جهة وعرفتها القيم الزواجية أو الأسرية وبالضبط على مستوى القيم المنظمة للعلاقة الزوجية. وهي بتعبير أدق نتاج تغير اجتماعي بسرعتين متفاوتتين ووجهتين متباينتين، إذ ينما يستمر الرجل في التمسك بأحقية ممارسة سلطته وفق النموذج التقليدي للسلطة الزوجية، فإن المرأة قد شرعت منذ مدة في القطيعة مع موقف الخضوع والإذعان لهذه السلطة وفق ذلك النموذج المححف بكل تأكيد. وليس الأمر هنا وهناك متعلقا بموقف أو سلوك فردي باي حال من الأحوال، وإنما هو في عمقه يعطس اتجاه اجتماعي عام وجارف، لكن غير متوازن على مستوى التنشئة الاجتماعية الجندرية لكلا الجنسين، وهذا على مستوى التقييم الكلي المقارن لمختلف مؤسساتها، كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام. ولهذا فلا غرابة أن "علم الاجتماع الأسري كما نعرفه اليوم قد تأسس في الغرب منذ أربعة عقود، أي خلال الستينات من القرن الماضي، في ظل أزمة العائلة التقليدية والمراوحة بين تبني قيم الحداثة وإدارة وضعيات التفكك المصاحبة لرغبات التحرر من إشراف القرابة وضبط المجتمع والدولة والأدوار والمكانات ونوعية العلاقات السائدة بين الجنسين" (صلاح الدين، بن فرج: 2009، ص9)، فالمرحلة الانتقالية في عمر المجتمعات حبلية بالمخاطر بقدر ما تحمل آمال للتغير نحو الأحسن.

3. ظلال التغير الاجتماعي بسرعتين على نوعية العلاقة الزوجية:

إن الدفع بما التحليل إلى حدود أبعد يتطلب أكثر من مجرد وضعه في سياق التغير الاجتماعي، لا بد أيضا من وضع هذا التغير برمته موضع التساؤل، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ملاحظة جد مهمة أثار انتباهنا في خضم التفكير حول ما يجري والوجهات المحتملة، وانطلاقا من هذه الملاحظة يكتسي موضوع السلطة الزوجية بعده الإشكالي أو المأزقي وأهميته العلمية والعملية في آن واحد. ذلك أن مجمل التغيرات التي تبدو حاصلة على مستوى تصورات واتجاهات أو موقف المرأة الجزائرية حيال مجمل أو تفاصيل النموذج التقليدي للسلطة الزوجية لم تواكبها تغيرات مكافئة على مستوى تصورات واتجاهات الرجل الجزائري منها، إذ بينما تقوم المرأة بإحداث شبه قطيعة مع التصورات والممارسات التقليدية المتعلقة بالسلطة الزوجية، فإن الكل يبدو كما لو أن الرجل الجزائري، ما يزال متمسكا بها، أي متمسكا بمكانته وأدواره التقليدية ضمن العلاقة الزوجية التي منحتة وتمنحه امتياز السلطة والنفوذ شبه المطلق.

ولا شك في أن تغير الاتجاهات والمواقف لدى الأفراد ترتبط بالضرورة إما

بالقناعات أو المصالح أو بكليهما في آن واحد، أي بأصالة الأفكار وفعاليتها بتعبير المفكر (مالك بن نبي)، فالموقف المؤيد أو المعارض حيال مختلف القضايا يرتبط بمدى الاقتناع الفكري أو الإيديولوجي وكذا مدى تحقيق المصالح الشخصية أو بالعكس تهديدها، وعليه فإن هذا القانون النفسي الاجتماعي بالذات يضعنا أمام شبه حتمية نظرية بالنسبة لاتجاهات النساء والرجال حيال النموذج التقليدي للسلطة الزوجية. فأما بالنسبة لدافع المصلحة أي الفعالية، فإنها متعارضة تماما بين هاتين الفئتين الاجتماعيتين (النساء والرجال)، إذ بينما ترتقي المرأة في سلم المكاسب الاجتماعية بفضل هذا التحول، فإن الرجل يفقد بالعكس منها امتيازات لطالما تمتع بها باسم الحق المكتسب تاريخيا وشرعيا وعرفيا وقانونيا، وأما بالنسبة لدافع الاقتناع أي الأصالة فإن الجهود التي تنظمت من طرف الحركة النسوية، الهادفة إلى تعديل أو قلب موازين القوة في المجتمع والأسرة بين الجنسين باتجاه المساواة في الحقوق والشراكة والحرية الفردية، قد استهدفت وركزت في خطابها ونشاطها على المرأة أساسا، وأهملت في المقابل الطرف الآخر في المعادلة إهمالا شبه كلي. وبالتالي فإن دافعي المصالح والقناعات اجتماعيا لإحداث تغيير شبه جذري وشامل تقريبا لتصورات المرأة الجزائرية للسلطة الزوجية بينما بقيت تصورات الرجل الجزائري على حالها نسبيا لم تتغير عما كانت عليه في السابق إلا ضمن حالات نعتبرها شاذة كميًا وضعيفة الدلالة كفيًا. ولعل هذا الاختلال التغييرية هو ما جعل "العديد من علماء الاجتماع بعد (إميل دوركايم) مثل (R.Bastide) والإثنوأطباء نفسانيين مثل (G. Devereux) يؤكدون على خطورة التأثير التخريبي للتغيرات السريعة على المجتمعات التقليدية" (بالوندي جورج، (1970)، ص 11).

إن هذا التخريب في نظرنا لا يعدو كونه النتيجة الحتمية للعجز عن إبداع بدائل أصيلة وفعالة عند ظروف التحول المفاجئ في ظل افتقاد الرؤية التغييرية الكلية التي تحقق التوازن والانسجام بين كل الفئات الاجتماعية المعنية بالتغيير، كالرجال والنساء، وهي فئات معنية بالضرورة بأي تغيير، لأن المجتمع هو كل متضامن في جوهره، ولا يمكن بالأحرى أن نفكر في نسائه بمعزل عن رجاله ولا العكس، لأن عبارة (المرأة نصف المجتمع) تتجاوز في عمقها وتعقيدها قيمتها الأدبية ودلالاتها الكمية الإحصائية، وإذا تم تجاهل هذا المبدأ البسيط والمعقد في آن واحد، وهو ما حدث في مجتمعنا فعلا، فينبغي توقع كل مظاهر التأثير التخريبي الذي نبه إليه أولئك العلماء، بما في ذلك ما يتعلق بالزواج والأسرة، أي بحظوظ التوافق الزواجي والاستقرار الأسري، وكذا تنامي العنف الزوجي الذي نحن بصدد التفكير في جذوره وحلوله.

4. تجذر قيمة الرجولة والتماهي مع تمثالاتها الاجتماعية:

لقد تناول الباحث (Gilmore,D.D)، في دراسة له بعنوان (المفاهيم الثقافية للذكورة)، الطريقة التي يقوم بها الناس في مختلف ثقافتهم الاجتماعية بإدراك الذكورة واختبار الرجولة "وقد قام هذا الباحث بمقارنة التسميات التي تطلقها بعض بلدان البحر المتوسط على الذكورة الحقيقية مثل الماشيزمو (Machismo) في إسبانيا، الماتشو (Maschio) في إيطاليا، والرجولة في المغرب. ويقصد بالرجولة مجموع "الخصائص المميزة والمناسبة لجنس الذكور" (جون، سكوت، (2011)، ج 2، ص 182)، أي المناسبة لهم اجتماعيا وثقافيا، وذلك في مقابل الخصائص المميزة والمناسبة لجنس الإناث. غير أن "أي مفهوم، رغم طابعه العالمي، يمكن أن يعكس وقائع متناقضة، كما يمكن أن يعكس وقائع متشابهة جدا" (عبد الغني، مغربي، (1986)، ص 17). ولا تكتمل الرجولة

بالإكثار من الذرية، بل يتعين على الرجال الحقيقيين أن يقوموا بإعالة هذه الذرية، هذه الإعالة تنطوي على التضحية والتفاني في العمل، مهما كان حقيرا. تليهما صفة الشجاعة الجسدية والأخلاقية ومواجهة التهديدات للدفاع عن العائلة وشرفها، وبعد استعراضه لأوصاف الذكورة في ثقافات اجتماعية مختلفة من اصقاع العالم، يتوصل الكاتب إلى فرضية شمولية الذكورة ليست صحيحة تماما. فالأمثلة المضادة من بعض الثقافات الاجتماعية تنفي كون الذكورة بنية عميقة أو بدائية تخترق سطح الثقافات كلها، لكنها بالتأكيد منتشرة في أكثريتها الساحقة (عزة شوار، بيبون، 2007)، ص 41، 4، وعليه فالافتراض صحيح، على اعتبار أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. ففي كل المجتمعات "الكي يعتبر الرجل فحلا، لا بد له أن يثبت مجموعة من المميزات الجسمية والذهنية، لا بد له أن يملك جسما مفتول العضلات، مملوء وقويا... إن ممارسة الرياضة هي أسلوب لنحت الفحولة، كما ينبغي عليه أن يكون قادرا على استعمال قوته ضد أقرانه أو أعداء أقرائه الذين يتوقعون منه حمايتهم" (فرانسوا، رول، 2003)، ص 11. وقد لوحظ "في العديد من الثقافات، الرجال يكافحون يوميا ليثبتوا لأنفسهم بأنهم مؤهلون للانتماء إلى فئة الذكور، فأن لا تكون رجلا معناه أن تنزل إلى منزلة المرأة، أو أسوأ من ذلك أن تصبح (pédéraste) حسب (Heise)" (فرانسوا، رول، 2003)، ص 21. وحسب (بورديو) فإن "النظام الاجتماعي يعمل بمثابة آلة رمزية هائلة تميل إلى إقرار السيطرة الذكورية التي يقوم عليها" (بيار، بورديو، 2011)، ص 22.

إن "ما يشد انتباهنا لواقع المرأة في مجتمعات العالم ككل هو التشابه في ذهنيات الرجال وعقدة السيطرة اتجاه المرأة قديما وحديثا" (صباح، عياشي، 2008)، ص 172، حيث أنه و"منذ صورة الرجل البدائي، صاحب العصا والممسك بشعر المرأة يجرها من ورائه، طويلة هي الطريق التي قطعت على ما يبدو في علاقة الرجل بالمرأة... لكن هذه الصورة المستهلكة ما تزال قائمة حتى بعد كل هذه العقود من السنين التي عاشتها الحركة النسوية الرامية إلى تغيير صورة المرأة" (يسرى، بن الهذيلي، 2011)، ص 9، هذا التصوير، مع ما فيه من المبالغة، يعبر إلى حد بعيد عن الطابع الأبدي أو الثابت عبر الزمن والمستعصي على التغيير للعلاقة بين الرجل والمرأة. لكن هذه الصورة في طريقها إلى الزوال تدريجيا خاصة في المجتمعات الغربية، لكن فإذا كان هذا هو الحال في المجتمع التونسي الذي تنتمي إليه الباحثة فكيف بالمجتمع الجزائري الذي يتسم بالذكورية أكثر من الأول، وفي تصريحها تفسير ضمني لهذه العطالة، فالحركة النسوية قد دأبت على تغيير صورة المرأة بينما لم تنتبه إلى ضرورة تغيير ذهنية الرجل.

5. أزمة الرجولة وعوامل تآكل الهوية الرجولية:

من بين الاستنتاجات التي يتيحها تتبع تغير الظواهر الاجتماعية أنه "لا يوجد بنيان إلا وهو غير مرصوص، أي عرضة للشروخ والثغرات، فالنظام الفحولي بقدر ما هو عابر للأزمنة والأمكنة، فإنه يتسم بشروخ وثغرات، منها ثغرة الجنس الثالث وثغرة المقاومة النسائية للهيمنة الذكورية" (رجاء، بن سلامة، 2005)، ص 10. إن "موضوع الأزمة الذكورية ليس بجديد في الغرب، ففي فرنسا مثلا بدأ يطرح منذ أزيد من قرن على فترات وبشدة متفاوتة" (فرانسوا، رول، 2003)، ص 5. فقد أبرزت العديد من الدراسات العلمية في علم النفس وعلم الاجتماع أن "بناء الهوية الذكورية أصبح أشد صعوبة اليوم، ففي الماضي كان إثبات الرجولة قائما أساسا على إثبات الفحولة، أي الشجاعة والاعتزاز بالنفس والقوة وكنم العواطف وفعالية الغزو في المجال الحرب والحب، لكن طرأت سلسلة من التحولات الاجتماعية أدت إلى قيمة السمات التقليدية للثقافة الذكورية، منها التحاق بالنساء بالعمل المأجور

وتحكمهن في الخصوبة وحصولهن على عديد الحقوق بفضل ضغط الحركة النسوية وانتشار الاختلاط في التعليم والتحضّر وتدهور قيمة الشغل والبطالة... وباختصار فإن الرجل الفحل والصلب الذي يشكل النموذج المثالي للذكورة قد بدأ يفسح المجال للرجل (الناعم)، ويخشى بعض المتخصصين من تأثيرات هذا الأخير على التنشئة الاجتماعية للأطفال، خاصة منهم الذكور" (فرانسوا، رول، 2003)، ص 5، 6). أي أنهم يتخوفون من ظهور جيل أنعم من الرجال إلى درجة انحاء كل سمات الرجولة، بينما المجتمع يحتاج إلى أنوثة ورجولة في آن واحد، ولا يمكنه أن يستغني بأحد هذين النمطين للشخصية عن الآخر. ويقول (عبد الصمد ديالمي)، في شهادة على هذه الأزمة ضمن المجتمع المغربي، إن "الرجال المغاربة تائهون بالنسبة لعلاقتهم بالمرأة وبالنسبة لأدوارهم في الأسرة وبالنسبة لمعنى ودلالة الرجولة... هؤلاء الرجال الذين فقدوا سلطتهم ومكانتهم وأصبحوا عاجزين عن التمتع بامتيازاتهم المعتادة، يعيدون التفكير في ذواتهم ويجعلون النساء السبب الأساسي لفقدانهم هويتهم" (عبد الصمد، ديالمي، 2009)، ص 177). وتشير عالمة الاجتماع الأسترالية (R. Connell) إلى ما تسميه الأزمات الثلاث التي تهدد نسق الهيمنة الذكورية الكاملة في جميع المجتمعات ولا سيما في المجتمعات الغربية، فالأزمة الجنسية التي تشير إليها تتخذ ثلاثة أشكال رئيسية، تتمثل في المؤسسة والنشاط الجنسي وتكوين المصالح (أنتوني، غيدنز، 2005)، ص 203، 204).

وثمة علماء اجتماع آخرون "يتحدثون عن أزمة الجنسية في العصر الحديث لا من منطلق تصاعد الدعوة إلى تعزيز الهوية الأنثوية بل من منطلق ما يعترى الهوية الذكورية نفسها من ضعف وتآكل بفعل مجموعة من الأزمات الاجتماعية البنوية، وقد نجمت هذه التحولات عن التغيرات في العديد من الظواهر الاجتماعية مثل: البطالة، والجريمة، ووسائل الإعلام الحديثة" (أنتوني، غيدنز 2005) ص 204). فلقد درست عالمتنا الاجتماع (سارة ويلوت) و(كريستين غريفن) ما يسمى (أزمة الذكورة) في أوساط مجموعات من الرجال الذين يعانون البطالة لفترات طويلة في إنجلترا. وكان المثل الأعلى لهؤلاء الرجال هو أن يعملوا ويكسبوا الرزق ويتولوا إعالة أنفسهم وعائلاتهم عن طريق ما يحققونه من دخل، لا عن طريق ما تقدمه لهم الدولة من مساعدات ومعونة. وأدت البطالة والتعطل الطويل عن العمل المنتج إلى تفويض هذا المثل الأعلى، مثلما أدى إلى تهافت تصورهم لأنفسهم وضعف مكانتهم لدى عائلاتهم ولدى أصدقائهم ورفاقهم، ورغم أن هذا الوضع لم يؤد بعد إلى اختيار سيطرة الرجال الكلية على النساء، إلا أنه أسفر عن غياب الكثير من عناصر الذكورة التقليدية بين الرجال" (أنتوني، غيدنز، 2005)، ص 204).

وتخلص الدراسة التي أجرتها (سوزان فالودي) إلى أن الرجال في المجتمع الأمريكي يعانون أزمة عميقة، إذ أنهم بدأوا يشكون في قدرتهم وجدواهم الاجتماعية في الوقت الذي بدأت تتآكل فيه الولاءات والالتزامات والأدوار التقليدية في وجه الثقافة الاستهلاكية ومتطلبات المجتمع الاستهلاكي الحديث في الولايات المتحدة" (أنتوني، غيدنز 2005)، ص 205).

6. أزمة الرجولة، المفهوم والعوامل:

إن أزمة الرجولة تتمثل في نظرنا في حالة التناقض بين تواصل إرادة التماهي مع تمثلات مكانة وأدوار وامتيازات الفئة الرجالية التقليدية وتآكل إمكانية إنفاذ هذه الإرادة وتجسيد تلك التمثلات، بفعل التغير الاحتقافي ككل وتغير وعي ووجود الفئة النسائية بوجه خاص. فحسب ما ذهب إليه (Lionel Tiger) في كتابه (le Déclin des males)، فإن "الرجال يعيشون مرحلة صعبة، فقد لاحظ بأن النساء قد ازددن ثقة بالنفس واتسعت سلطتهن، فيما نشهد عكس هذه الظاهرة لدى الرجال" (الصافي سعيد 2012)، ص 198). في دراسة متخصصة حول العائلة العربية يقول الباحث (السلطان صادق حمزة) "إن السلطة في

العائلة العربية هي لب النظام الأسري وجوهه" (حمزة، السلطان صادق(1989)، ص 68)، ولا شك في أن الصعوبة المتزايدة التي تواجهها عملية إضفاء الشرعية على سلطة الزوج في الأسرة، تشكل أحد عوامل الأزمة، فقد صارت تحتاج إلى تبريرات مقنعة بعد أن كانت أمرا بديهيا في الماضي، يقول (بيار بورديو): "تظهر قوة النظام الذكوري في حقيقة أنه يستغني عن التبرير" (بيار، بورديو (2001)، ص 22). إن مصطلح إضفاء الشرعية يشير "لا إلى عملية تأسيس القوة فحسب، وإنما إلى أمر أكثر أهمية وهو منحها أساسا معنويا (أخلاقيا)، والشرعية (أو السلطة الشرعية) هي ما يتم إسباغه على مثل هذا التوزيع المستقر للقوة عندما يعد صحيحا. وتكتسي أعمال (ماكس فيبر) أهمية محورية لفهم الجوانب المعقدة للعلاقة بين القوة والشرعية، ونجده يميز بين "القوة الفعلية" و"القوة الشرعية" كمنطقتين مثاليين. ويعني المصطلح الأول الخضوع الذي يتم على أساس من المصالح، حيث يتضمن السيطرة على السلع والخدمات في السوق خضوع الفرد طواعية لتلك القوة الشرعية فيعني أنه عند نقطة معينة تحتاج القوة الفعلية المجردة إلى تبرير نفسها، ومن ثم تعمل باستخدام عملية إضفاء الشرعية على خلق معنى الواجب والامتثال له، بصرف النظر عن الدوافع والمصالح الشخصية" (جون سكوت، وجوردون مارشال (2011)، ج 2، ص 273). ثمة علاقة وطيدة وتداخل كبير بين أزمتي الرجولة والذكورة، فهذه الاخيرة يعتبرها (أنتوني غيدنز) "حالة الانتقاص الذي تتعرض له أشكال الذكورة التقليدية بفعل مجموعة من المؤثرات المعاصرة، مما أسفر عن قيام مرحلة حرجة اهتزت فيها ثقة الرجال بأنفسهم وبدورهم في المجتمع" (أنتوني غيدنز (2005)، ص 736).

بقي أن نتساءل، بعد هذا الرصد والتشخيص، عن انعكاسات إرهابات أزمة الرجولة في المجتمع الجزائري على نوعية العلاقة الزوجية واحتمالات بروز العنف بمختلف أشكاله، أي احتمالات لجوء الأزواج إلى العنف كآلية لفرض السيطرة بالقوة بعد أن فقدت تلك السيطرة أساسها الرمزي وطابعها المستغني عن التبرير. بما في ذلك أيضا مجموع النتائج العكسية المحتملة لهذه الأزمة على وضعية المرأة ذاتها، مثل تنامي علاقة العداة والصراع والقطيعة بين الجنسين، مختلف أشكال الانتقام من طرف الرجال وتبنيهم لاستراتيجيات استرداد السيطرة المتأكلة من خلال أساليب وآليات قد تكون لا واعية.

7. الذكر الأزلي، وثقل الرواسب الثقافية:

إن المقارنة بين العبارة للمجتمعات تكتسي أهمية نظرية ومنهجية بالغة، إذ تتيح تقدير النتائج البعيدة المحتملة للتغير الاجتماعي، ويكتسي التعرف على مآل الأسرة في المجتمع التونسي تحديدا كل هذه الأهمية بالنظر للسيرورة التي عرفها تنظيم الأسرة وتحرير المرأة منذ صدور كتاب (الطاهر الحداد) المعنون ب (امراتنا في الشريعة والمجتمع) في الثلث الأول من القرن الماضي. فبالرغم من كل الجهد الاعلامي التربوي والقانوني الردعي الذي تم بذله منذ منتصف القرن الماضي في تونس من أجل القضاء على السيطرة والعنف الذكوري وإحلال المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، فإننا نقرأ في استنتاجات دراسة علمية معمقة، منجزة حديثا من طرف باحثة جد متمرس: "لاحظنا وكأن داخل عديد الأزواج الرجال مازال هناك ما يسميه بورديو ب(الذكر الأزلي)، الذي يدفع الزوج إلى العمل على المحافظة على مواقع قوته الموروثة التي غالبا ما تمنعه من الاعتراف بالطرف المقابل، أي الزوجة، كشريك مساو له عند التفاعل والتفاوض معه، وكشريك يتوجب عليه احترامه كذات لها حقوقها وخصوصيتها، فلقد لفت انتباهنا في عديد الحالات أن الأزواج الرجال، من شرائح اجتماعية وتعليمية مختلفة، مازالت تتجاهلهم قوى ماضوية، كأن ينتظروا الخضوع من زوجاتهم لسلطانهم وسلطان أسرهم" (هادية، العود البهلول، 2010-2011، ص 478). هذه

النتيجة تؤكد صحة فرضية الارتداد إلى النموذج التقليدي، وتؤكد أيضا حتمية وخطورة انعكاسات أحادية ارتكاز خطاب ونشاط الحركة النسوية على المرأة، وإهمالها لمهمة تغيير الرجال.

فإذا كان هذا هو حال المجتمع التونسي، الرائد عربيا في مجال تحرير المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين والقطيعة مع البنى التقليدية الأبوية والذكورية، فإن هذا (الذكر الأزلي) أكثر حضورا وتجدرا في مجتمعنا الجزائري بدون شك. بل إن هذه النزعة الذكورية مازالت حاضرة لدى الرجال حتى في المجتمعات الغربية، وليست عاملة الاجتماع (سلفيا وولي S walby) هي من سيقول العكس، إذ من خلال مختلف الدراسات التي أجرتها على البطريكية، تؤكد بأن هذه النزعة قد أخذ بالخفوت فعلا في بعض المجتمعات الغربية، قياسا على ما كانت عليه قبل قرن من الزمان، بفضل تعليم وعمل النساء، لكنها في نهاية المطاف تستدرك ملفتة الانتباه إلى أن "هذه العوامل لم تؤدي إلى تغيير أساسي في جوهر البطريكية التي ستظل، على ما يبدو، تحتل موقع السيادة والهيمنة في المجتمع إلى عهد غير قريب" (يسرى، بن الهذيلي (2012)، ص 267).

8. الرجولة المرتبطة بالعنف في الثقافة والشخصية الجزائرية:

أن تكون رجلا في مجتمعنا يقتضي منك أن تكون قادرا على ممارسة العنف، وأن تكون رجلا في أسرتك يقتضي تحديدا أن تكون عنيفا وغير متسامح مع الزوجة، وهنا مكمن الاشكال، أي حينما ينتقل هذا الربط بين التماهي الرجولي والقدرة على العنف من المجال العام إلى المجال الخاص، أي من العلاقة بين الرجال خارج الأسرة إلى العلاقة بالنساء داخل الأسرة والشئاني الزوجي تحديدا، ونقرأ في موسوعة العلامة والاديب الجزائري (محمد بن شنب) للأمثال الجزائرية والمغاربية ما يثبت تجذر هذا الربط في الموروث الثقافي الجزائري منذ زمن طويل، والمثل يحمل أكثر من دلالة لمن شاء أن يتعمق في معانيه الصادمة، يقول المثل: "إلي ما يذبح شاته، ومايسوّط امراته، موته خير من حياته" (محمد، بن شنب (2003)، ص 89)، هذا المثل، وهو غيظ من فيض، فيه تبرير وتحريض واضح على ضرورة استخدام العنف اتجاه الزوجة، وتحذير مبالغ فيه من عواقب تركه، بل تحقير لكل من لا يمارس هذا العنف، وكلمة (يسوط) لا تترك مجالاً للشك في أن العنف المبرر هنا هو العنف في حدوده القصوى، أي الضرب المبرح. إن الأمثال الشعبية شاهدة على التاريخ الثقافي للمجتمعات، وهي، بتعبير عالم الاجتماع الثقافي التونسي القدير (المنصف وناس) "دالة على تطورات المجتمعات ودينامياتها وعلى تماثلاتها للحياة والوجود والعمل والمقدس، وعلى مواقف معينة من ظواهر محددة" (وناس، المنصف، (2011)، ص 15)، ولا شك أن "الأمثال الشعبية المتعلقة بالمرأة، بغض النظر عن تصنيفاتها، تعتبر لا محالة منفذا للوقوف على واقع المرأة في الأسرة والمجتمع التقليدي" (البشير، الزيري (1977)، ص 15). وفي دراسة علمية دقيقة لصورة المرأة في التراث الشيعي، منسوبة على عينة أقوال العلماء القدماء، ومن خلال تطبيق نظرية التلقي الحديثة، يتوصل الباحث (محمد الخباز) إلى أن "علماء الدين القدماء في المذهب الشيعي، وهم ممثلو العقل النصي، لم يستخرجوا من النصوص الحديثية المتعلقة بالمرأة سوى صورة سلبية تضعها في مرتبة دونية في حين تضع الرجل في مرتبة علوية" (محمد، الخباز (2000)، ص 4). وعليه يمكن أن نستخلص أن العنف بين الرجل والمرأة يبدو "بنية تقليدية قديمة تتمفصل مع الثقافة وليس مع الطبيعة" (يسرى، بن الهذيلي (2012)، ص 9).

9. زوجة متمردة وزوج متسلط .. استحالة التعايش:

إن أزمة الرجولة المتجلية في المجال الخاص تحديداً، هي نتاج وضع انتقالي متميز، أي حينما تتحاذبه قوتين متعاكستين، فمن جهة يستمر في تمسكه وتعلقه، بصفة لاواعية تقريباً، بحق القوامة أو رئاسة العائلة وإنفاذ سلطته على الزوجة، ومن جهة أخرى فهو يشعر بتآكل تدريجي للأسس والمبررات الاقتصادية والثقافية التي تم تشييد ذلك الحق عليها، كما يلاقي صعوبات ذاتية وموضوعية متزايدة ومتضاربة تعيق في مجموعها تلقائية وسلاسة ممارسته لذلك الحق الذي كان إلى عهد قريب يبدو من قبيل ما هو مقطوع به ومفروغ منه ولا يحتاج إلى أي تبرير، وفي مقدمة هذه الصعوبات طبعاً التمرد المتنامي لدى النساء عن الخضوع بتلقائية لسلطة الزوج كما كان الحال في الماضي.

فالعلاقة بين تآكل أسس وشرعية وبداهة مبدأ سلطة الزوج (كرجل) في الأسرة وضمن الثنائي الزوجي تحديداً، لا تبرز بوضوح إلا بفضل توظيف منهج التفكير التقابلي. فتفاعل التمسك بالسيطرة من طرف الزوج والتمرد عن الخضوع من طرف الزوجة سيؤدي بالضرورة إلى تأجيج الصراع الزوجي، فلا الزوج مستعد للتنازل عن حقه التاريخي الموروث والمتحذر بسبب التنشئة الاجتماعية، ولا الزوجة مستعدة من الآن فصاعداً للتنازل الأمل والطموح في التحرر المعزز من خلال خطاب ونشاط الحركة النسوية، فماذا نتوقع من الزوج؟، ولسنا نطرح هذا التساؤل لنبير ردود فعله، وإنما لثري فهمنا وتحليلنا السوسيولوجي لما يجري، فالحقائق هي دائماً في مصلحة الجميع، ولم نجني من الخطاب الاديماغوجي والتفكير الذري سوى مزيد من المصاعب. إن اللجوء المتنامي إلى استخدام العنف، بكل أشكاله، من طرف الأزواج هو بمثابة المحاولات اليائسة الأخيرة لاسترجاع نموذج الزوجة الخاضعة وتحقيق الذات، المتمثلة في الزوج الذي له السلطة المطلقة والكلمة الأخيرة في الأسرة. تماماً مثلما أن جميع الأنظمة السياسية التي تعودت على ممارسة علاقة السيطرة القهرية على شعوبها الخاضعة، تلجأ إلى استخدام العنف في درجاته القصوى عند اندلاع الحركات الاحتجاجية والتمردية وقيام الثورات الرفضية للخضوع، ولهذا فإننا نعتبر بأن هذا العنف الزوجي سوف يستمر في التصاعد طيلة هذه المرحلة الانتقالية، ولكن الحركة النسوية تتحمل جانباً من المسؤولية في هذا الوضع لأنها لم تنفطن لحتمية رد الفعل العنيف من طرف الرجال الذين تم تجاهل تحضيرهم للتكيف مع تبدل أحوال النساء وتبدل الأدوار وتقبل الانتقال إلى نموذج تشاركي للسلطة الزوجية وعلاقة متكافئة بين مختلف كل الفاعلين الاجتماعيين.

10. تبدل أنماط العلاقة الزوجية وحظوظ الصراع والعنف:

إذا قررنا أن العنف شكل من أشكال الصراع، بما في ذلك العنف الزوجي، فإنه يمكن تصنيف العلاقات بين الزوجين على مستوى تقسيم الأدوار إلى: تناظرية وتكاملية. إن طبيعة كل نمط علائقي يحدد احتمالات العنف ضمن الثنائي الزوجي، بمعنى أن حظوظ العنف الزوجي ترتبط بنمط العلاقة الزوجية على مستوى تقسيم العمل، وهي تستشهد بعالم اجتماع الأسرة التونسي (صلاح بن فرج) الذي توصل إلى أن الانتقال من العلاقة التكاكالية التي ميزت الأسرة التقليدية إلى العلاقة التناظرية التي تميز الأسرة الحديثة يفسر جزئياً تنامي التوتر والعنف ضمن الثنائي الزوجي (يسرى، بن الهذيلي (2012)، ص55)، ولهذا فإن (كلود دوبار) في كتابه (أزمة الهويات) يذهب إلى أن "أزمة الهوية الذكورية، في ظل تصاعد وتيرة تحرر النساء، ينبغي أن تفحص في ضوء علاقتها بتطور تقسيم العمل بين الجنسين" (كلود، دوبار، (2000)، ص69).

11. العنف ضد المرأة والمركب المعقد للقهر:

إلى جانب القهر الواقع عليها مباشرة، تتعرض المرأة في المجتمع الجزائري لمركب معقد من القهر، حينما نضيف إلى ذلك انعكاسات القهر الواقع على الرجل أيضا. هذه الملاحظة تفرض أن تحرير المرأة يتوقف على تحرير الرجل، وتعبير أعمق تحرير الانسان والمواطن، لأن القهر الذي تتعرض له المرأة له منبعان، الاول أساسي ومشارك بين الجنسين، وهو نتاج التخلف الاجتماعي والاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي والتفسخ القيمي، أما الثاني فهو ثانوي وخاص بالمرأة باعتبارها زوجة وبيت، تتعرض للأثر المتعدي للأوضاع الاجتماعية، تلك الأوضاع التي تحول الرجل إلى متعصب وعنيف ومتوتر، لا لطبع فيه وإنما نتاجا للضغط الاجتماعي والنفسي الذي يتعرض له، فتكون المرأة أو الطفل أو بصفة عامة كل من هو أضعف ضحية انفجار ضغوطاته وتحرر مكبوتاته. ولهذا فإن قضية المرأة هي جزء لا يتجزأ ولا ينفصل ولا ينبغي أن يفصل من قضية المجتمع، قضية التخلف التي تلخص مشكلاته وتفسر أعراضه كلها، فلو عاجلنا مشكلة التخلف الاجتماعي لانعكس ذلك على الجميع، بما في ذلك المرأة والطفل والمسن وكل الفئات التي تصنف باعتبارها حلقات الضعف في سلسلة أو شبكة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

فمشكلة المرأة في مجتمعنا الجزائري ليست، في عمقها، سوى أحد أعراض مشكلة المجتمع ككل، المرض الحقيقي الذي ينبغي التركيز على مواجهته ومعالجته هو التخلف في كل أبعاده، ففي بعده الاقتصادي هو الفقر والتبعية، وفي بعده السياسي هو الاستبداد والظلم، وفي بعده الاجتماعي هو التفكك والانحلال أو اللامعيارية. ولا شك في أحقية وأولوية محاربة كل أشكال الظلم التي يمكن أن تتعرض لها المرأة، مهما كان مركزها الاجتماعي، لكن فيما يخص المساواة بين الجنسين فأنا مع المساواة النسبية، التي هي إلى العدل أقرب، تلك المساواة تلك التي تراعي الفروق التكوينية وتكامل الأدوار وتحافظ على الخصوصيات. إن الرجل في المجتمع الجزائري ليس في كل الأحوال مصدر حرمان وبؤس المرأة، لكنه كغيره من الرجال المنتمين إلى المجتمعات العربية للمتخلفة المبنية أساسا على الاستبداد والقهر والاقضاء المتبادل في كل مجالات ومستويات العلاقات الاجتماعية، قد يتحول فعلا إلى وحش آدمي "يعرض عن قهره النفسي وانسحاقه الاجتماعي بتفريغ قهره وهواماته ومهائنه على زوجته من خلال لعب دور السيد الذي يخضع المرأة. إنه يستعبدتها ويستغلها ويجولها بالتالي إلى أداة تخدمه، تنجب له الذرية التي تعزز قوته الذكورية، أي تتحول إلى وعاء لمتعته بشكل أناني لا يراعي حاجاتها ورغباتها" (مريم، سليم، 1999)، ص 31).

فليس من الواقعية انتظار علاقات زوجية هادئة في مجتمع متوتر، إن الزوجين قبل أن ينتميا إلى علاقة زوجية أو مؤسسة أسرية، ينتميان إلى المجتمع ككل، وقد يبدوا في الظاهر أن الفرد حينما يدخل إلى بيته الاسري ويغلق الباب وراءه فإنه يترك المجتمع ورواسب ضغوطات يومه الاجتماعي خارج البيت، بينما هو يحمل معه كل ذلك إلى داخل بيته حيث يستأنف تراكماته، وحيث يتفاعل الخارج الاجتماعي مع الداخل الاسري، ليضعف أحدهما سلبيا الآخر أو بالعكس من ذلك يخفف منها، لكن قوانين الديناميكا الحرارية تقرر في أحد مبادئها أن الطاقة تنتقل من الأجسام الساخنة إلى الاجسام الباردة، أي من الأكثر إلى الأقل حرارة... فليس من النجاعة أن تتوقع بأن الأسرة ضامنة لتحدي مواجهة التخلخل الاجتماعي، بل هي من ستتحطم في اعتقادنا، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. إن كل ما يحصل ضمن الأسرة من مختلف أشكال العنف الزوجي، وبخاصة اللفظي والجسدي، في ظل مجتمع متأزم ومتوتر كمجتمعنا، ينبغي أن تطبق عليها إجراءات تفهيمية وتخفيفية، ريثما نضع حدا لهذا الوضع المجتمعي الذي لا يطاق، فالتخلف الاجتماعي يلقي بظلاله على حظوظ توافق العلاقة الزوجية، والمرأة تتعرض نتيجة ذلك لقهر مضاعف، فكيف نأمل في أسرة مستقرة ضمن مجتمع متوتر.

12. الطلاق المعلق مرتع خصب لمزيد من العنف:

إن الشباب الذكور في المجتمع الجزائري حالياً، ومقارنة بالماضي، يبدوون أكثر إحباطاً وتخوفاً حيال الزواج ورغبة في التحرر منه، لكنهم في الوقت ذاته أشد تخوفاً من تبعات الانفصال لأنهم غير قادرين على تحمل كلفته المادية المتزايدة. هذا الوضع المرضي يفسر، في نظرنا، تنامي حالات الطلاق الصامت أو الزواج البائس، الذي تعشش فيه كل الشروط الضرورية والكافية لمختلف أشكال التنفيس عن الكبت الزوجي والتعبير عن الإحباط، ولا شك أن العنف، ابتداءً من اللفظي ووصولاً إلى الجسدي بل الاجرامي، ما هو إلا النتيجة الحتمية لوضعية مثل هذه. فالعنف الممارس من طرف الزوج قد يكون تعبيراً عن حالة من الاستياء المزمن والعميق حيال حياة زوجية فاشلة وتوقعات أسرية محبطة، وليس في هذا أدنى تبرير للعنف وإنما ينبغي إدراك الظاهرة بكل أبعادها ودوافعها، خاصة منها تلك الأكثر خفاءً أمام الملاحظة الأولية، كما ينبهنا إلى ذلك (غاستون باشلار).

13. نحو خلق رجل جديد:

ولعل كل المعطيات السابقة هي التي دفعت الباحثة (شايلة روبرودان) للقول بكل دقة ووضوح: "خلق امرأة جديدة يتطلب، بالضرورة، خلق رجل جديد" (عزة، شرارة بيضون، 2007)، المقدمة). وقد كتب، قبل ذلك بكثير، عالم الاجتماع (مغربي عبد الغني)، منبهاً قبل أكثر من ثلاثة عقود، إن "المرأة بدون الرجل لا شيء والرجل بدون المرأة لا شيء، هذا هو الإطار الذي ينبغي أن تطرح ضمنه مشكلة المرأة، وليس أن تفصل المرأة عن بيئتها من خلال نظرة ضيقة ونزعة نسوية" (عبد الغني، مغربي، 1985)، ص 134). لكنها البديهية التي غابت عن عبقرية رائدات وناشطات الحركة النسوية في بلادنا، حيث يؤكد المنطق والواقع أن "تحرير المرأة يقتضي بالضرورة تحرير الرجل، والعكس بالعكس، لأنه إذا كانت المرأة تدعم نصف السماء، فإن شريكها الرجل يدعم النصف الآخر. لكن للأسف يتم تجاهل هذه الحقيقة البديهية من قبل الكثيرين مراراً. وعدم أخذها في الاعتبار يلحق الضرر بالمرأة ذاتها، خاصة حينما تنتمي إلى مجتمع مسلم" (عبد الغني، مغربي، 1985)، ص 134). ويتعلق الأمر بأهمية الطرح الكلي لقضية المرأة، الذي نبه إلى ضرورته ومخاطر تناسيه عالم الاجتماع (عبد الغني مغربي) منذ سبعينات القرن الماضي، في معرض تحليله النقدي لصورة المرأة في السينما الجزائرية، وهي تتطابق تماماً مع النتيجة الرئيسية للدراسة المعمقة والمتخصصة التي قامت بها عالمة النفس (عزة شرارة بيضون)، واختارت لها عنواناً معبراً: (النساء يتغيرن، فما هو حال الرجال؟).

فحينما نقرأ في الأدبيات النسوية أن كل القيم الثقافية الذكورية تهدف لتبرير إبعاد المرأة عن مراكز السلطة والقرار، فإننا نتساءل: هل كل الرجال، أو حتى معظمهم، في المجتمع الأبوي يحتلون مراكز القرار؟، وإذا اقتصرنا على اتخاذ القرار في الأسرة فما هي الإمتيازات التي يجنيها الرجل من سلطته العائلية، أليست هذه السلطة، في كثير من الأحيان، مسؤولية إضافية على عاتقه؟، إذا تحدثنا عن الطبقة الأعم في المجتمع الجزائري، وهي الطبقة الفقيرة، بل وحتى إذا أضفنا لها الطبقة الوسطى، فما هي يوميات الرجل فيها، أليس يمضي سحابة يومه في العمل لإعالة أسرته، هل العمل الشاق طوال اليوم لمصلحة تتجاوز الإطار الفردي، ولتحقيق حاجات لا تتعدى الضروري هو امتياز يحسد عليه الرجل؟ لماذا يتم تصوير تاريخ البشرية باعتباره جنة الرجال وجحيم النساء؟، نحن لا ننكر ما عانت المرأة وما تعانته إلى حد اليوم، لكن العرض الموضوعي والمحايد وفق رؤية كلية لا يمكن إلا أن يكون في خدمة الجميع، المرأة والرجل معاً، بل المجتمع ككل.

خاتمة:

إن المرأة الجزائرية تجد نفسها بين قوتين تدفعانها في اتجاهين متعاكسين، قوة التحرر التي تحفزها على المطالبة بحقوقها وتحدي ثقل التقاليد، وقوة الالتزام التي تؤكد على قيم الأصالة والحفاظة وتحفزها على مقاومة إغراء الثقافة الغربية، فالمجتمع لا يتجه برمته نحو نموذج واحد بل تتصارع فيه نماذج متناقضة، حيث تتموقع المؤسسة القانونية والإعلامية والجمعية في صف قوى التحرر، بينما تتموقع المؤسسة الأسرية والدينية في صف قوى الالتزام.

إن من أعقد المهام التغييرية العمل على الذهنيات في مجتمعاتنا المبنية على السيطرة الذكورية، فالرجل الجزائري ما يزال يفضل الزوجة الخاضعة، لكن الظروف الاقتصادية فرضت عليه أن يتقبل مشاركتها المادية، بل إن هذه الحاجة ضمن مجتمع مادي استهلاكي أكثر فأكثر، صارت تدفع الكثيرين ممن يتمسكون بالقوامة في دلالتها الأقرب للسيطرة، إلى البحث عن المرأة العاملة، التي يفضلونها متعلمة لكي يكون عملها في المجالات الفكرية كالتعليم والإدارة، الأنسب في نظرهم مع تماثلهم للأنوثة وتوقعاتهم لأدوار الأمومة. لكن أليس خضوع الزوجة من جهة وتعلمها وتعليمها من جهة أخرى يشكل ثنائيا متعارضاً؟، أليس من شأنه خلق صراع على السلطة ضمن الثنائي الزوجي؟، فالمرأة المتعلمة العاملة هي تحديدا الفئة النسوية الأقرب احتماليا إلى رفض الخضوع لسلطة الزوج، إن هذا البحث هو في جانب منه محاولة لفحص توازن القوة بين الموجهات الثقافية والإكراهات الاقتصادية، وإن العلاقة الزوجية هي في نظرنا بمثابة (أنبوب الاختبار) الذي يكشف من جهة الواقع المستتر لتناقضات تصورات السلطة الزوجية لدى الجنسين في المجتمع الجزائري.

ينبغي تبني رؤية كلية للعنف في المجتمع والأسرة، باعتباره ظاهرة كلية تهدد الإنسان الجزائري كموطن قبل كل شيء، أي بغض النظر عن الجنس والسن ابتداء، فالأكيد أن المرأة والطفل هما الحلقة الأضعف في سلسلة العلاقات الاجتماعية القائمة على العنف، لكن ينبغي رغم ذلك ولأجله إدماج المعطى الرجالي في أي استراتيجية لمكافحة أشكال العنف. إن تغيير أوضاع المرأة في المجتمع يتطلب خلق رجل جديد، ليتقبل ويتكيف، فينبغي أن يوجه جانب من الخطاب والنشاط التوعوي باتجاه تغيير ذهنية التسلط والإقصاء والعنف لدى الرجال. وقد بلورت عالمة الاجتماع الجزائرية (عياشي صباح) من خلال نشاطها المكثف على مستوى مخبر (الأسرة والمجتمع) وفي إطار تخصص علم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي، الذي أرست دعائمه وأعطته بعدا عمليا، عديد الآليات والمقترحات الناجمة لمواجهة التحديات التي تهدد استقرار الأسرة الجزائرية، ومنها آفة العنف. (أنظر: عياشي صباح (2015) ص 699-744).

لكن لا بد في هذا الاطار من الحرص على تفادي تأجيج الصراع بين الجنسين في المجتمع، والحذر من تحويل الاضطهاد الرجالي إلى اضطهاد نسائي يعيدنا إلى نقطة الصفر، فإذا كان الرجل بدون المرأة لا شيء، فإن المرأة بدون الرجل لا شيء أيضا. وتبقى ضرورة التنبيه إلى أن الحلول التي تثبت فعاليتها في معالجة العنف ضد المرأة في مجتمعات أخرى قد لا تزيد هذه المشكلة عندنا إلا تعقيدا، فينبغي مراعات الخصوصيات الإجتقافية عند نقل تجارب الآخرين.

قائمة المراجع:

1. ابن نبي، مالك (1987). شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ط4.

2. أرندت، حنة (1992). في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، بيروت: دار الساقى.
3. بن سلامة، رجاء (2005). بنيان الفحولة- أبحاث في المذكر والمؤنث، سوريا: دار بتر.
4. بن فرج، صلاح الدين (2009). مسارات تحديث الأسرة في تونس، تونس: شركة أوريس.
5. بورديو، بيير (2001). السيطرة الذكورية، ترجمة أحمد حسان، القاهرة: دار العالم الثالث.
6. بيضون، عزة شرارة (2007). الرجولة وتغير أحوال النساء، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
7. جازي، مصطفى (2005). التخلف الاجتماعي (مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور)، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط9.
8. جون، سكوت. وجوردون مارشال (2011). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط2.
9. غارودي، روجيه (1988). في سبيل ارتفاع المرأة، ترجمة إجلال مطرحي، بيروت: دار الآداب، ط2.
10. غيدنز، أنتوني (2005). علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان.
11. سليم، مريم وآخرون (1999). المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12. معتوق، جمال (2011) مدخل إلى سوسيولوجيا العنف، الجزائر: مطبعة بن مرابط.
13. المنصف، وناس (2011). الشخصية التونسية- محاولة في فهم الشخصية العربية، تونس: الدار المتوسطة للنشر.
14. أيت عيسى، حسين (2016) "تباين الاتجاهات نحو النموذج التقليدي للسلطة الزوجية وحظوظ التوافق الزوجي في الاسرة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه العلوم، في علم الاجتماع، إشراف أ.د مغربي عبد الغني، قسم علم الاجتماع، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر.
15. بن الهذيلي، يسرى (2012) " العنف الزوجي- الخطاب والممارسة"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، إشراف أ. د الهرماسي عبد اللطيف، قسم علم الاجتماع، جامعة تونس.
16. عياشي، صباح (2007-2008) " الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري"، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع الثقافي، إشراف أ. د مغربي عبد الغني، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2.
17. عياشي، صباح (2015). نحو إرساء خلفية معرفية لعلم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي، في: الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة، تحرير: عكاشة رائد جميل وزيتون منذر عرفات، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
18. العود البهلول، هادية (2010-2011) " الطلاق والتغير الاجتماعي"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، إشراف أ د خميس طعم الله، قسم علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة تونس.
19. بوزيدة، عبد الرحمن (2007). " العنف بين الحداثة والاسطورة"، مجلة دفاتر مخبر التغير الاجتماعي، جامعة الجزائر2، العدد1.
20. دشا، نادية (2014). "تأثير العنف على تقدير الذات لدى المرأة- دراسة ميدانية"، مجلة دفاتر علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، العدد 12، ديسمبر.
21. رمضاني، صوراية. (2014). "العنف ضد المرأة وآثار على الاسرة والمجتمع"، مجلة دفاتر علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، العدد 12، ديسمبر.
22. كوسة، فاطمة الزهراء (2014). "تأثير العنف على تقدير الذات لدى المرأة-دراسة ميدانية"، مجلة دفاتر علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، العدد 12، ديسمبر.
23. Balandier, George (1970). Sociologie des mutations; Paris : Anthropos.
24. Ben Cheneb, Mohammed (2003). Proverbes de l'Algérie et du Maghreb; Paris :Edition Maisonneuve et Larose.
25. Christen Micheline et autre (2010). Vivre sans violence-

Dans les couples, les institutions, les écoles ; France : Eres.

26. Dialimy, Abdessamad (2009). **Critique de la Masculinité au Maroc**; Rabat : Edition Saad Warzazi.

27. Dubar, Claude (2000). **la crise des identités**, Paris, PUF.

28. Michaud, Yves (1988). **La violence**, Paris, que sais-je.

26. Megherbi, Abdelghani (1986). **Culture et personnalité dans la société algérienne (de Massinissa à nos jours)**; Alger : ENAL – OPU.

28. Rault, Françoise (2003). **L'identité masculine (permanences et mutations)**; Paris :la documentation française.

29. Renault, Alain (2004). **La fin de l'Autorité**; Paris : Flammarion.

30. Walzer-Lang, Daniel (2009). **Nous les Mecs (essai sur le trouble actuel des hommes)**; Paris :Payot et Rivages.